إمارة "الويب"

تحولت شبكة الإنترنت بفضل الإمكانات الهائلة التي تسخرها إلى عنصر حيوي لدعم الخلايا الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم، وإذ اعترف أحد أخطر منظري القاعدة أن "الإنترنت يشكل منفذاً لوجستيا داعما وحاضنا للنشاط الإعلامي للقاعدة" باتت ساحة النت فيما يبدو ميدانا لمعركة أخرى قد تكون الأصعب ضد شبكات الإرهاب الدولية بما فيها تنظيم القاعدة.

وثمة تساؤلات مثارة حول قدرة دول العالم على إيجاد حلول تقنية صارمة للحد من انتشار الجريمة على الانترنت، في الوقت الذي لا تزال جهود السلطات السعودية مقصورة في أغلب الأحيان على حجب المواقع ذات المحتوى (غير القانوني)، بينما الأساليب التقنية التي تسمح بتجاوز القيود التي تفرضها الجهات الرقابية تجعل الجهود عاجزة أمام كبح جماح الدعم اللوجستي للإرهابيين على الانترنت، الأمر الذي دفع رئيس مركز أبحاث الجريمة في وزارة الداخلية السعودية (سابقاً) الدكتور عبد الله اليوسف إلى الإقرار بأن "رجال الأمن على مستوى الوطن العربي يواجهون تحديات كثيرة في مكافحة جرائم التقنية، ما يتطلب وسائل غير

تقليدية لمواجهتها والتعامل معها"، وقد أوصى في دراسة نشرتها (أكاديمية نايف العربية) بالعناية بالبرامج التطبيقية الوطنية لحماية أمن المعلومات، وتزويد الأجهزة الاقتصادية والأمنية بالاختصاصيين والكفاءات الفنية اللازمة لذلك "

وحذر من أن الإرهاب "أصبح يعتمد على التخطيط والتنظيم وكثافة التسليح، وضخامة الإمكانات المتاحة لجماعاته، حيث أصبحت تمتلك الأسلحة والمعدات لتنفيذ النشاطات الإرهابية بمعدلات غير مألوفة كمّاً ونوعاً، هذه العناصر تجعل العرب بحاجة ضرورية إلى استخدام المناهج العلمية لمعرفة أبعاد واتجاهات الظاهرة الإرهابية على الإنترنت في المستقبل، ووضع تصورات استراتيجية لمواجهتها من خلال تحديث برامج التدريب والتعليم في الكليات الأمنية في الوطن العربي، لمواجهة موجات العنف والإرهاب التي تكتسح العالم كله".

واعتبر مكافحة الإرهاب على الإنترنت "من المستجدات الأمنية التي تحتاج إلى بحوث أمنية، تنطلق من خصائص واهتمامات ذات علاقة بالسياسات الاجتماعية، ولا تنطلق من اهتمامات أكاديمية وتنتهي بها، كما يجب أن تكون التوصيات الأمنية المقدمة في هذا المضمار واقعية من الناحية السياسية والإدارية والعلمية".

في حين كشف الدكتور عمار بكار رئيس تحرير "العربية. نت" أن التحدي الذي يواجه الخبراء والمتخصصين والسلطات الأمنية على حد سواء هو " كيفية مراقبة ملايين المعلومات التي تبث على

الانترنت كل يوم، وتمييز المحتوى (غير القانوني) دون الإضرار بقوانين ومبادئ حرية المعلومات وحرية التعبير، ودون الإضرار بشركات الإنترنت التي نمت بشكل سريع بسبب المرونة في التعامل مع مستخدمي مواقع الإنترنت، كما تتناول مناقشات المختصين كيفية تمييز هوية الشخص الذي يبث المحتوى اللاقانوني".

مضيفا أنه " على الرغم من تميز شبكة الإنترنت بوصولها السريع لملايين الناس في وقت واحد، وبتكلفة منخفضة، ودون أي حواجز قانونية تقريباً؛ إلا أن هذه الصفات - التي جعلت من الإنترنت ثورة غيرت العالم إلى الأبد - ساعدت شبكات الإرهاب على نشر فكرها المتطرف، وتحفيز من يقتنع بهذه الأفكار على المشاركة في أنشطتها الإرهابية، ونشر أخبار "مشوهة" تسهم في دعم هذا الفكر وترفع من الروح المعنوية لأتباعه. إلا أن الميزة الأهم للإنترنت هي مساعدتها على خلق "المجتمع الافتراضي" الذي يُمكِّن مجموعة قليلة جداً من الناس متوزعة جغرافياً، أن تكوِّن مجتمعاً خاصاً بها يساعدها على الالتحام والتواصل الدائم، الأمر الذي يوهم بعض الناس بأن هذا المجتمع (غير محدد الأبعاد الكمية) هو مجتمع كبير وله وزنه، وهذا كان له دور كبير في تضخيم الصورة الذهنية لقوة وحجم المجموعات الإرهابية".

ويصف الدكتور إياس الهاجري مدير وحدة الإنترنت بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - الجهة المسؤولة عن حجب المواقع التي تحمل المحتويات غير القانونية على (سِيرْفَر السعودية) إمكانية

تمييز هوية الشخص الذي يبث المحتوى غير القانوني إلى "صعب ومتوسط فسهل، مشيرا إلى أن صعوبته لا تعني أنه مستحيل".

تدمير المواقع غير القانونية

غير أن الهاجري نفى أن يكون ضمن وسائل السيطرة على المحتويات غير المرغوب فيها؛ تدمير مصادرها، جاعلاً دور المدينة في هذا الصدد محصوراً في تقديم خدمة الإنترنت بالمملكة في الجوانب التشغيلية الفنية، حيث تقوم المدينة بتشغيل (البوابة) التي تربط جميع مقدمي خدمة الإنترنت في المملكة بشبكة الإنترنت العالمية عن طريق نقطتي ارتباط في كل من الرياض وجدة، وذلك بالتنسيق مع شركة الاتصالات السعودية التي توفر للمدينة خطوط الربط الدولية، كما تقوم الوحدة كذلك بتسجيل أسماء النطاقات الخاصة بالمملكة (sa).

أما ما يخص الجوانب الأمنية وما يتعلق بذلك من حجب لنوعيات معينة من المواقع، مثل تلك التي تشكل خطرا أمنيا فكشف أن دور المدينة في ذلك "يتمثل في تنفيذ التعليمات التي تردها من اللجنة الأمنية الدائمة للإنترنت التي تضم عدداً من الجهات الحكومية، تمثل قطاعات أمنية وأخرى غير أمنية. فالمدينة جهة تقنية بحتة، وفحص محتوى تلك المواقع يحتاج إلى خبرة في الأمور الأمنية والتي لا توجد في المدينة بطبيعة تخصصها".

ضمن السياق ذاته أشار الدكتور عبد الله اليوسف رئيس مركز مكافحة الجريمة (سابقاً) إلى "أن اختراق المواقع المشبوهة التي

تمارس التحريض على الإرهاب وقتل الأبرياء أمر وارد، لكنه يحتاج إلى العديد من الفعاليات التي يصعب الجزم بالتمكن منها في كل حالة"، مشيرا إلى أن الاستعانة ب (الهاكرز) في هذا الإطار "أمر وارد أيضاً".

وكانت معلومات تداولتها وسائل الإعلام السعودية عشية مقتل عبد العزيز المقرن - زعيم تنظيم القاعدة في الخليج - تكهنت باستعانة الأجهزة الأمنية السعودية بخبراء ومحترفين في اختراق النت، وكشف خيوط تسلسل التواصل عبره، ما أسهم في كشف مخبأ (المقرن) وخلايا أخرى ذات علاقة بالقاعدة، كانت تنشط على الانترنت، غير أن المصادر الرسمية اكتفت لدى التعليق على ذلك " بعدم توانيها في استخدام أي وسيلة تسهم في التوصل إلى المجرمين".

نسبة المواقع السياسية المشبوهة

وتشير دراسة أجراها محمد المنشاوي، وهو ضابط برتبة عقيد في وزارة الداخلية السعودية حول جرائم الإنترنت، إلى أن المواقع السياسية المشبوهة تمثل فقط ٤,٢٪ من اهتمام رواد الإنترنت في المملكة، إلا أن ذلك لا يقلل من تأثيرها فهي -كما يرى-"خطرة باعتبارها تبتكر وسائل إجرامية لبث أفكارها ومبادئها وتقوم بتلفيق الأخبار والمعلومات ولو زوراً وبهتاناً، ومن ثم نسج الأخبار الملفقة حولها، وغالباً ما يعمد أصحابها إلى إنشاء قاعدة بيانات بعناوين أشخاص، يحصلون عليها من الشركات التي تبيع

قواعد البيانات، ثم يضيفون تلك العناوين قسراً إلى قائمتهم البريدية، ويبدؤون في إغراق تلك العناوين بمنشوراتهم، وهم عادة يلجؤون إلى هذه الطريقة لإيصال أفكارهم الضالة إلى أكثر عدد ممكن".

ويبين العقيد المنشاوي أن "دراسة موثقة أوضحت أن نسبة ٧,٥٪ من المتعاملين مع الإنترنت تعرضوا للاشتراك القهري في المواقع السياسية المعادية.

وتعد المواقع التي تميل نحو الإرهاب في السعودية محدودة، إلا أنها أحيانا تفلح في جذب أعداد هائلة من الزوار، بفضل إثارتها لفضول القراء و المنتديات المحايدة، ما يجعل هذه الأخيرة تتناقل بعض أخبارها ومنشوراتها، يساعدها في ذلك إحرازها السبق في نشر بيانات الإرهابيين من تنظيم القاعدة، وتنظيراتهم التي تلقى اهتمام وسائل الإعلام المحلية والعالمية، فضلاً عن شريحة كبيرة من السعوديين ممن يدفعهم الفضول إلى البحث عن المحظور، خصوصا بعد تصاعد المواجهات المسلحة بين الإرهابيين والسلطات الأمنية في البلاد.

وفي ظل عدم إمكانية السيطرة الكاملة على كل المواقع المشبوهة سياسياً، يرى العقيد محمد المنشاوي أن "الخيار الوحيد أمام السلطات الأمنية السعودية هو الاستمرار في الحجب والتوعية ضد الجرائم الإرهابية التي ترتكب بواسطة الإنترنت، بالإضافة إلى إنزال العقوبة على من يثبت تورطه في جرائم من هذا النوع".

وثمة من المراقبين من يرى أن "إشكالية الأمن المعلوماتي على الإنترنت تعد معضلة عالمية، إلا أنها في العالم العربي تتسم بقدر أكبر من الخطورة إذ لا تزال القوانين حيالها غير ناضجة".

إلا أن الدكتور إياس الهاجري يرى أنه "مع زيادة التجاوزات الأمنية على الشبكة خلال السنوات الأخيرة، سواء ما يتعلق بالشبكات الإرهابية أو جرائم الإنترنت المتنوعة، مثل الاختراقات ونشر الفيروسات والنصب والاحتيال وغيرها، فقد تنبهت كثير من دول العالم إلى هذه المشكلات وبدأت في وضع آليات للمراقبة وتشريعات لتجريم مرتكبي تلك الأعمال ومعاقبتهم. أما على المستوى السعودي فهناك بعض الأعمال في هذا المجال لكن تحتاج إلى مزيد من التفعيل، ولعل ما أشير إليه مؤخراً من توصية لمجلس الشورى بوضع نظام شامل لأمن المعلومات هو خطوة في هذا المجال".

بريطانيا الحاضن الأكبر للمواقع الإرهابية

وبالعودة إلى الإنترنت وما يشكله من أهمية لممارسي الإرهاب والمتعاطفين معه يرى الباحث في هذا الشأن عمار بكار، أن "أبرز المواقع التي تنشر بيانات الشبكات الإرهابية هي المواقع التي تديرها مؤسسات وأفراد أصوليون في أوروبا، وخاصة بريطانيا، وإن كانت هذه المواقع تسعى دائما لإبعاد نفسها عن هذه البيانات، وادعاء أنها تبثها لأهداف إعلامية بحتة، وذلك لتفادي العقوبات التي ينص عليها قانون الإرهاب الجديد في بريطانيا،

والذي يجير سحب الجنسية من المطالبين بتهم إرهابية من قبل دول أخرى".

وكشف أن "ما هو أبعد من تبشير هذه المواقع بأهداف منشئيها، الجهات التي توفر لها الحماية باستضافتها، إذ يتساءل الكثير من الأشخاص عن الكيفية التي تحصل بها المواقع الإرهابية على مساحات لها على شبكة الإنترنت، ولماذا يتعذر ملاحقتها وإغلاقها، ولماذا تقدم لها الشركات الدعم، بالرغم من أن الكثير من هذه الشركات غربية، ويفترض فيها محاربة الجهات التي تتبنى الحرب على الأمريكيين والأوروبيين حول العالم".

ويفسر بكار وجود هذه المواقع، "بكون الكثير من الشركات تستضيفها دون أن تعلم بهوية المحتوى الموجود عليها، وأبرز الأمثلة موقع "البتار" الذي تستضيفه جهة داخل المملكة العربية السعودية، فضلاً عن عدد من المواقع المعروفة، حيث تقوم الجهة بدور الوسيط بين مواقع الإنترنت (وسرفرات) الاستضافة في أميركا، المشرف على الجهة المستضيفة لم يكن معنيا بمحتوى الموقع المحظور (البتار) أساساً" وهو موقع يوسف العييري زعيم تنظيم القاعدة الذي قتل في مواجهة أمنية مع قوات الأمن السعودية في يونيو ٢٠٠٣.